

Distr.: General
10 March 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - لمحة عامة
٣	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٧	ثالثا - الميزانية
٨	رابعا - الأوضاع الاقتصادية
٨	ألف - لمحة عامة
٩	باء - السياحة
٩	جيم - الخدمات المالية
١٠	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
١١	هاء - الهياكل الأساسية
١٢	واو - الاتصالات والمرافق العامة
١٣	خامسا - الأوضاع الاجتماعية



١٣	ألف -	لمحة عامة
١٣	باء -	التعليم
١٤	جيم -	الصحة العامة
١٥	دال -	الجريمة
١٦	سادسا -	البيئة
١٧	سابعا -	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٨	ثامنا -	مركز الإقليم في المستقبل
١٨	ألف -	موقف حكومة الإقليم
١٨	باء -	موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٩	جيم -	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

- ١ - جزر أنغليا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويقع الإقليم على بُعد ٢٤٠ كيلومترا إلى الشرق من بورتوريكو، و ١١٣ كيلومترا إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفيس، و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سانت مآرتن/سان مارتين. وتضاريس الإقليم مستوية نسبيا، وتبلغ مساحته الإجمالية ٩٦ كيلومترا مربعا، وهو يضم عددا من الجزيرات الشاطئية. ويبلغ أقصى طول للجزيرة الرئيسية ٢٦ كيلومترا وأقصى عرض لها ٥ كيلومترات. وعاصمة أنغليا هي "ذي فالي"، ويقوم فيها ٤٣ في المائة من السكان.
- ٢ - وقُدِّر عدد سكان أنغليا في عام ٢٠٠٨ بـ ١٤ ١٠٨ نسمة بمعدل سنوي للنمو السكاني يبلغ زهاء ٢,٣ في المائة^(١). وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن معدلات النمو وغيرها من الأرقام لعام ٢٠٠٨ لا تزال قيد التصنيف^(٢). ويقوم عدة آلاف من الأنغليين في الخارج، ولا سيما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ويتكلم الإنكليزية ٩٩ في المائة من مجموع السكان، وتعد اللغتان الإسبانية والصينية اللغتين الأم الأكثر شيوعا بين الأنغليين غير الناطقين بالإنكليزية.

ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- ٣ - الأراواك هم السكان الأصليون لأنغليا، والمستوطنون البريطانيون هم أول من استعمرها عام ١٦٥٠. وربطت أنغليا بسانت كيتس ونيفيس لأغراض إدارية في الفترة بين عامي ١٨٧١ و ١٩٨٠. وبعد حل اتحاد جزر الهند الغربية عام ١٩٦٢، أصبحت سانت كيتس - نيفيس - أنغليا دولة مرتبطة بالمملكة المتحدة. وفي أعقاب حدوث عدد من المظاهرات المطالبة بالانفصال عن سانت كيتس ونيفيس، أُجري استفتاء شعبي في تموز/يوليه ١٩٦٧ جرى فيه التصويت بأغلبية ١ ٨١٣ صوتا مقابل ٥ أصوات تأييدا للانفصال. ونُظم مزيد من المظاهرات وأجريت مفاوضات مطوّلة أعقبهما تدخل قوات الأمن البريطانية عام ١٩٦٩ وسُنَّ قانون أنغليا لعام ١٩٧١ الذي تولت بموجبه المملكة المتحدة من جديد المسؤولية المباشرة عن إدارة الإقليم، وعيّنت مفوضا وأفسحت المجال أمام إنشاء مجلس

ملاحظة: استُبعدت المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من مصادر منشورة تشمل مصادر حكومة الإقليم، والمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) موقع وكالة الاستخبارات المركزية للولايات المتحدة www.cia.gov، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، تم الاطلاع عليه في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(٢) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

للجزيرة. وفي شباط/فبراير ١٩٧٦، دخل حيز النفاذ دستور منفصل للجزيرة. وفي عام ١٩٨٠، اتخذت حكومة المملكة المتحدة، بناء على طلب من أنغيلا، ترتيبات تمهيدا لانسحاب الإقليم رسميا من دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغيلا المرتبطة بالمملكة المتحدة ليصبح إقليما منفصلا تابعا للمملكة المتحدة.

٤ - وفي عام ١٩٨١ أُجري مزيد من المحادثات الدستورية بين حكومتَي أنغيلا والمملكة المتحدة. ومُنحت حكومة أنغيلا بموجب دستور جديد، مع أنه لا ينص على توفير قدر كامل من الحكم الذاتي الداخلي، قسما كبيرا من المسؤوليات المحلية الإضافية. وأقرّ مجلس نواب أنغيلا الدستور الجديد وسمحت المملكة المتحدة بسرّيان مرسوم (دستور) أنغيلا اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٨٢.

٥ - واستنادا إلى مرسوم دستور أنغيلا الذي عدّل عام ١٩٩٠، تتألف حكومة أنغيلا من حاكم ومجلس تنفيذي ومجلس نواب. ويتولى الحاكم الذي تعينه المملكة المتحدة المسؤولية عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي، بما في ذلك دائرتا الشرطة والسجون، والخدمات المالية الدولية والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام وشروط خدمة موظفي القطاع العام. ويتعين على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بسائر القضايا. وفي نفس الوقت ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، من أجل إحلال السلام والنظام والحكم الرشيد في أنغيلا.

٦ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن أليستير هاريسون عُين حاكما وسيستلم مهامه في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عقب تقاعد الحاكم أندرو ن. جورج.

٧ - ويتألف المجلس التنفيذي للإقليم من الوزير الأول، وما لا يزيد عن ثلاثة وزراء آخرين وعضوين بحكم المنصب (هما النائب العام ونائب الحاكم). ويرأس الحاكم المجلس. ويُنتخب مجلس النواب لمدة خمس سنوات. وهو يتألف من رئيس، وسبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية. يمثل واحد عن كل منها، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يرشحهما الحاكم، يعين أحدهما بمشورة الوزير الأول والثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء.

٨ - وأُجريت انتخابات عامة في أنغيلا في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ أدت إلى عودة حكومة الجبهة المتحدة، وهي تحالف بين الحزب الديمقراطي لأنغيلا والتحالف الوطني لأنغيلا، بقيادة أوسبورن فليمينغ، بفوزها بأربعة مقاعد. وفاز التحالف الاستراتيجي لأنغيلا بمقعدين وحركة أنغيلا المتحدة بمقعد واحد. وبعد ذلك بوقت قصير عُيّن أحد أعضاء

المعارضة ولاءه، مما أعطى الحكومة خمسة من الأعضاء السبعة المنتخبين في مجلس النواب. وبالنظر إلى تساوي عدد المقاعد التي فاز بها كل من حزبي المعارضة، لم يتمكن الحاكم من تعيين زعيم للمعارضة. ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٠^(٣).

٩ - وقانون أنغيلا هو القانون العام المطبق في المملكة المتحدة، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة عن الدولة المرتبطة السابقة سانت كيتس - نيفيس - أنغيلا حتى آب/أغسطس ١٩٧١، والتشريعات المحلية التي سنت منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي التي تتألف من محكمة استئناف ومحكمة عدل عليا ومحاكم ذات اختصاص جزئي ومحكمة صلح. وأكدت الدولة القائمة بالإدارة من جديد في سياق استعراض أجرته، أن أحكام وشروط عمل رؤساء المحاكم مسألة تبت فيها منظمة دول شرق البحر الكاريبي وليس المملكة المتحدة^(٤).

١٠ - وقد حُدد أساس العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لها في كتاب أبيض عنوانه "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" صدر في آذار/مارس ١٩٩٩^(٥). وألغى قانون الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار لعام ٢٠٠٢، الذي دخل حيز النفاذ في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢ مصطلحي "مستعمرة" و "إقليم تابع" ومنح "مواطني الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار" الحق في الحصول على الجنسية البريطانية.

١١ - وكما ورد سابقاً أنشأت حكومة الإقليم في مطلع عام ٢٠٠٦ هيئة الإصلاح الدستوري والانتخابي بهدف إعادة تنشيط عملية استعراض الدستور. وكان الهدف من ذلك أن تؤخذ في الاعتبار الجهود التي بذلتها لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي التي أنشئت في عام ٢٠٠١ ولكنها لم تنجز أعمالها ولم تقدم توصيات تتعلق بالإصلاح. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦ قدمت الهيئة تقريرها إلى حكومة الإقليم، وأوصت فيه بإدخال تغييرات في الدستور الحالي تهدف إلى منح الإقليم مزيداً من سلطات الحكم الذاتي الداخلي. ووجدت الهيئة أن

(٣) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ ويمكن الاطلاع عليها في الموقع www.fco.gov.uk.

(٤) انظر: Seventh report of the Foreign Affairs Committee, 2007/08 session, Overseas Territories, response of the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, September 2008, Cm 7473, p. 22, at www.fco.gov.uk/resources/en/pdf/pdf1/OST-response-fac.

(٥) انظر: "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار"، كتاب أبيض قدمه وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث للمملكة المتحدة إلى مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩؛ واقتبس في الوثيقة A/AC.109/1999/1 و Corr.1، المرفق الأول.

الأنغليين راضون عموماً عن دستور عام ١٩٨٢ الذي وفر لهم درجة عالية من الاستقلال الذاتي وقوات خارجية (تابعة للمملكة المتحدة) لحمايتهم وتمثيلاً خارجياً من خلال وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث. وعلاوة على ذلك أشارت الهيئة إلى وجود مجموعة صغيرة واحدة في الإقليم تؤيد الاستقلال. وقد نظرت الحكومة في التوصيات، واستشارت أعضاء مجلس النواب والجمهور من خلال مجموعة من الاجتماعات، وهي بصدد إعداد المزيد من التوصيات لتقديمها إلى حكومة المملكة المتحدة.

١٢ - وفي حديث أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم في المملكة المتحدة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ذكر الوزير الأول، رداً على سؤال يتعلق بالتاريخ المتوقع لاستئناف المباحثات بشأن الدستور، أن هذه المباحثات يؤمل أن تُستأنف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. أضاف أنها لم تبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ كما كان متوقعاً، لأن شعب أنغويلا قرر إعادة النظر في توصيات الهيئة. واعتبر الوزير الأول أن الرأي السائد نتيجة لهذه العملية هو أن أنغويلا ينبغي أن تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي الكامل. وأن ذلك هو الأساس الذي ستنتقل منه العملية.

١٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨ عقدت حكومة الإقليم ندوة عامة لمعالجة عدد من قضايا الإصلاح الدستوري. وتفيد تقارير وسائط الإعلام بأن المشرعين الحاضرين في المنتدى أعربوا عن موافقتهم على النهج الذي يقضي بأن تمنح المملكة المتحدة للإقليم حكماً ذاتياً داخلياً كاملاً دون الاستقلال السياسي. وفي حزيران/يونيه جرت في الإقليم جولة ثانية من المناقشات الدستورية بمشاركة الجمهور، تناولت مسألة استخدام الدولة القائمة بالإدارة الأوامر المجلسية^(٦).

١٤ - وفي وقت لاحق من نفس العام كررت حكومة الإقليم هدفها الذي هو تحقيق الحكم الذاتي الداخلي الكامل عن طريق المضي قدماً في عملية المفاوضات، بعدة سبل منها التركيز على ضرورة التوصل إلى طريقة غير الأوامر المجلسية تكون أكثر مقبولة لاضطلاع المملكة المتحدة بمسؤولياتها في عهد المعلوماتية^(٧).

١٥ - ووفقاً للبيان الصادر عن الدولة القائمة بالإدارة، والذي عرض على الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بإنهاء الاستعمار لعام ٢٠٠٨، جري النظر خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ في توصيات الهيئة المتعلقة بتنقيح دستور أنغويلا. وفضلاً عن ذلك أنشئ في أواسط

(٦) صحيفة The Anguillian، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(٧) الموقع www.gov.ai/story.php?id=257.

عام ٢٠٠٨ فريق يتكون من مسؤولين في حكومة الإقليم، وأعضاء مجلس النواب، ومحامين، لإعداد مسودة دستور جديد، مستخدمين مفهوم الحكم الذاتي الداخلي كأساس للعملية. وكان العمل جارياً لوضع الصيغة النهائية لمسودة الدستور الجديد في بداية عام ٢٠٠٩، من أجل التشاور مع الجمهور بشأنه، ومناقشته مع المملكة المتحدة في وقت لاحق من نفس العام^(٢).

ثالثاً - الميزانية

١٦ - توافق السنة المالية في أنغيلا السنة التقويمية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن وزير المالية عرض ميزانية عام ٢٠٠٩ على مجلس النواب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مشيراً إلى أن الاستراتيجية العامة لمعالجة الظروف غير الاعتيادية للاقتصاد العالمي لا بد أن تكون مبادرة من القطاعين العام والخاص وأن تشمل حلولاً فورية قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويتوقع أن تبلغ النفقات المتكررة لعام ٢٠٠٩ حوالي ٢٤١ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي^(٨)، وأن يبلغ الإنفاق الرأسمالي قرابة ٩٨ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي. ويبلغ الاحتياطي ٣٦,٥ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي. وقدر بأن وزارة التنمية الاجتماعية تستأثر بحوالي ٣٥ في المائة من النفقات المتكررة. وتُخصّص حوالي ٤٢ في المائة من ميزانية الإنفاق الرأسمالي لوزارة الهياكل الأساسية والاتصالات والمرافق العامة والإسكان والزراعة ومصائد الأسماك.

١٧ - وكما ورد سابقاً، أكد الوزير الأول في عام ٢٠٠٧ الحاجة إلى تعيين وزير خامس في حكومة الإقليم^(٩). وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أعلنت المملكة المتحدة عدم تمكنها من قبول اقتراح أنغيلا بإنشاء حقيبة وزارية خامسة في الإقليم.

١٨ - وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من صندوق التنمية الأوروبي، يبلغ التخصيص الجاري لأنغيلا، وهو التاسع من نوعه، مبلغ ٨ ملايين يورو. وإذا أضيفت إلى ذلك المبالغ المنقولة من التخصيصات السابقة الصندوق، تبلغ القيمة الاسمية لمخصصات الإقليم ٨,٢٩ مليون يورو. وتُمنح أنغيلا المبلغ الإجمالي كدعم ميزاني قطاعي لتمويل الهياكل الأساسية، لا سيما

(٨) عملة أنغيلا هي دولار شرق الكاريبي، الذي يرتبط بدولار الولايات المتحدة بمعدل ٢,٧٠ من دولارات شرق الكاريبي لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة.

(٩) انظر: Osbourne Fleming, Uncorrected transcript of oral evidence to be published as HC 147-i, House of Commons, Minutes of evidence taken before the Foreign Affairs Committee, Overseas territories, Monday, 3 December 2007, at www.publications.parliament.uk/pa/cm200708/cmselect/cmffaff/uc147-i/uc14702.htm.

ما يختص بالنقل الجوي. وقد قُيد بالفعل المبلغ المخصص بأكمله. وعقب استعراض منتصف المدة الذي أُجري للتخصيص التاسع، زادت المخصصات الأصلية بمقدار ثلاثة ملايين يورو، من أجل تمديد برنامج دعم الميزانية القائم، بحيث بلغ مجموع البرنامج حوالي ١١,٣ مليون يورو. ويبلغ التخصيص العاشر لأنغيلا في إطار الصندوق ١١,٧ مليون يورو. وكان هذا التخصيص ينتظر البرمجة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(١٠).

رابعاً - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٩ - شهد النمو الاقتصادي تباطؤاً في عام ٢٠٠٨، حيث ظل النمو دون العشرة في المائة، بالمقارنة إلى الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، التي نما فيها الاقتصاد في المتوسط بنسبة تفوق ١٠ في المائة سنوياً لسبب يرجع أساساً إلى قطاع السياحة. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي المنقح لعام ٢٠٠٦ مبلغ ٢٩٠ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي، أي بزيادة قدرها حوالي ١٨ في المائة بالمقارنة إلى الرقم المنقح لعام ٢٠٠٥ البالغ ٢٤٥ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥٦٠ ٣٠ من دولارات شرق الكاريبي، أو حوالي ١١ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة. وكانت القطاعات الرئيسية التي أسهمت في الناتج المحلي الإجمالي لأنغيلا في عام ٢٠٠٦ هي السياحة (٢٧ في المائة)؛ والإنشاءات (١٨ في المائة)؛ والخدمات الحكومية (١٥ في المائة)؛ والمصارف والتأمين (٢ في المائة)^(١١).

٢٠ - وزاد الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٢١ في المائة. وكان المحرك الأساسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ هو النشاط في قطاعي السياحة والإنشاءات، إذ استمر العمل في مشروعين كبيرين لبناء منتجعين بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تزيد تكلفتها على ٥٠٠ مليون و ٢٥٠ مليوناً ومن دولارات الولايات المتحدة على التوالي^(١١).

(١٠) الموقع <http://ec.europa.eu/development/geographical/regionscountries/country-profile.cfm?CID=ai>

تم الاطلاع عليه في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(١١) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ ويمكن الاطلاع عليها في الموقع

www2.asiaoffshore.org/html/articles01/Anguilla2009-01_id4864.htm

باء - السياحة

٢١ - لا تزال السياحة الفاخرة هي محور اقتصاد أنغويلا^(١٢). وكما ورد سابقا تنتهج حكومة الإقليم استراتيجية السياحة "المنخفضة الحجم، المرتفعة القيمة". ويتولى مجلس السياحة في أنغويلا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغويلا تسويق وترويج المنتج السياحي للبلد.

٢٢ - وتفيد تقارير وسائط الإعلام ببدء تنفيذ مشروع تنمية القطاع السياحي في تموز/يوليه ٢٠٠٨. ويشمل المشروع إجراء تحليل للآثار الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة مختارة من المنشآت السياحية، ودراسة استقصائية لمواقف الأنغويليين والمقيمين تجاه السّياح والسياحة؛ وخطة رئيسية للسياحة لتوجيه نمو صناعة السياحة في الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠؛ وخطة للتنمية المؤسسية لشعبة السياحة في وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة، من أجل تعزيز صناعة السياحة وتحسين نوعية المنتج السياحي للإقليم^(١٣). ومن المتوقع أن تزداد مساهمة السياحة في العمالة من ٥ ٠٠٠ وظيفة في عام ٢٠٠٨ إلى ٧ ٠٠٠ وظيفة بحلول عام ٢٠١٨^(١٤).

٢٣ - وقد سجلت حكومة الإقليم وعرضت الأعداد الشهرية التالية من السياح القادمين في عام ٢٠٠٨، مع بيان التغير بالمقارنة إلى الشهر المقابل في عام ٢٠٠٧: كانون الثاني/يناير - ٦ ١٠٨، بنقصان قدره ١٧,٦ في المائة؛ شباط/فبراير - ٧ ١٧٧، بنقصان قدره ٦,٤ في المائة؛ آذار/مارس - ٨ ٤٤٦ بنقصان قدره ١٤,٦ في المائة؛ نيسان/أبريل - ٦ ٤٤٢، بنقصان قدره ١٦,٧ في المائة؛ أيار/مايو - ٦ ٣٢٢، بنقصان قدره ٨,٥ في المائة؛ حزيران/يونيه - ٥ ١٧٧، بنقصان قدره ١٤ في المائة؛ تموز/يوليه - ٦ ٩٦٤، بزيادة قدرها ٠,٤ في المائة؛ آب/أغسطس - ٦ ٤٤٢، بنقصان قدره ٧ في المائة^(١٥).

جيم - الخدمات المالية

٢٤ - دخلت أنغويلا مجال الخدمات المالية في وقت متأخر نسبيا وفيها قطاع مالي دولي صغير، متخصص في التأمين، والصناديق المشتركة للاستثمار، وتسجيل الصناديق الاستثمارية

(١٢) موقع البيانات العالمية لوكالة الاستخبارات للولايات المتحدة (CIA World Factbook) وعنوانه www.cia.gov، ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(١٣) الموقع www.eturbonews.com، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(١٤) موقع المجلس العالمي للسفر والسياحة، وعنوانه www.wttc.org/bin/pdf/original_pdf_file/anguilla.pdf، تم الاطلاع عليه في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(١٥) الموقع www.gov.ai، في آب/أغسطس ٢٠٠٨، تم الاطلاع عليه في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩.

والشركات، تتولى الدولة القائمة بالإدارة المسؤولية المباشرة عن تنظيمه^(٢٦). ولا توجد ضرائب على الدخل أو العقارات أو أرباح رأس المال. وتشمل صناعة الخدمات المالية أربعة مصارف تجارية و ٥٣ شركة استثمار ضمن مؤسسات أخرى^(٢٧).

٢٥ - ولجنة الخدمات المالية في أنغيلا، المنشأة عام ٢٠٠٤، هيئة تنظيمية مستقلة تركز على منح الرخص، والإشراف على أصحاب التراخيص، ورصد الخدمات المالية بشكل عام، واستعراض قوانين الخدمات المالية القائمة، ووضع توصيات لسن قوانين جديدة، وكذلك الحفاظ على اتصالات مع السلطات التنظيمية الأجنبية والدولية المعنية^(٢٨). وكما ورد سابقاً، أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن لدى الإقليم تشريعات لمكافحة غسل الأموال، ومنها قانون عائدات النشاط الإجرامي لعام ٢٠٠٠؛ وقانون سلطة الإبلاغ عن غسل الأموال لعام ٢٠٠٠؛ وأنظمة مكافحة غسل الأموال؛ والمذكرات التوجيهية بشأن مكافحة غسل الأموال؛ وقانون العدالة الجنائية.

٢٦ - وأعربت لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم، في سياق استعراض أجرته، عن قلقها إزاء الاستنتاج الذي توصل إليه مكتب مراجعة الحسابات الوطني بأن وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث متساهلة في درء خطر غسل الأموال في أنغيلا. واتفقت لجنة الشؤون الخارجية مع ما ورد في تقرير لجنة الحسابات العامة للمملكة المتحدة الصادر في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، الذي أوصى بجملة أمور منها أن يستخدم الحاكم سلطات احتياطية لإحضار المزيد من المحققين أو المدعين العامين الخارجيين لتعزيز القدرات في مجال التحقيق. وأعلنت الدولة القائمة بالإدارة بهذا الصدد أن العمل جارٍ لسن قوانين حديثة لمكافحة الجريمة في الإقليم^(٢٩).

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٧ - النشاط الزراعي في أنغيلا محدود النطاق بسبب فقر التربة مقرونا بعدم انتظام سقوط الأمطار. ومع ذلك لا تزال الزراعة تؤدي دوراً هاماً كمصدر رزق للسكان المحليين. وتفيد تقارير وسائط الإعلام بأن حكومة الإقليم تستطلع سبل تقييد استيراد بعض المنتجات الزراعية خلال بعض مواسم العام، سعياً لحماية المزارعين المحليين والسماح لهم بتسويق منتجاتهم وبيعها في الإقليم.

(٢٦) انظر موقع لجنة الخدمات المالية، وعنوانه www.fsc.org.ai، تم الاطلاع عليه في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٢٧) انظر: Seventh report of the Foreign Affairs Committee 2007/08 session, Overseas Territories, response of the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, September 2008, Cm 7473, p. 28, at www.fco.gov.uk/resources/en/pdf/pdf1/OST-response-fac

٢٨ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن صناعة صيد السمك في أنغيلا تستخدم حاليا بصورة مباشرة حوالي ٤٠٠ رجل. وفي مجال الصيد التجاري، أظهرت الدراسات أن الموارد السمكية في أعماق البحار في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لأنغيلا البالغة ٢٠٠ ميل يمكن أن تسخر بصورة مستدامة لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية^(٢).

٢٩ - وتواصل الحكومة الإقليمية من ناحيتها، وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تنفيذ خطط تعزيز المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من أجل الإدارة الفعالة لمصائد الأسماك وغيرها من الموارد البحرية للجزيرة. وقد ازداد عدد الموظفين في إدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية بصورة مطردة منذ عام ٢٠٠٥، وتقوم الإدارة حاليا بتنقيح التشريعات المتعلقة بمصائد الأسماك في الإقليم، مما سيسمح باستخدام موارد مصائد الأسماك في أنغيلا بصورة أكثر استدامة^(٣).

٣٠ - وقد دخل مشروع المناطق البحرية المحمية، الذي بدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٥، مرحله الأخيرة في عام ٢٠٠٨، مع وضع وتنفيذ خطط إدارة المناطق البحرية المحمية، وتعزيز التشريعات ذات الصلة، وتعزيز إدارة الشؤون البيئية والصندوق الاستثماري الوطني الأنغلي. وبينت الأعمال السابقة في إطار المشروع عدة أمور منها أن لدى أنغيلا منظومة كبيرة من الشعاب المرجانية وكميات من الأسماك السليمة عموما^(١٨).

هاء - الهياكل الأساسية

٣١ - تواصل أنغيلا تنفيذ المشاريع في جميع أنحاء الجزيرة، بما في ذلك أشغال الطرق، وتنمية الموانئ، وبناء المدارس، وتلبية الاحتياجات الأخرى المتعلقة بالهياكل الأساسية الوطنية، التي تندرج في إطار المسؤولية المباشرة لوزارة الهياكل الأساسية والاتصالات والمرافق العامة والإسكان والزراعة ومصائد الأسماك^(٢).

٣٢ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن القياسات المنقحة تبين وجود قرابة ٢٣٠ كيلومترا من الطرق في أنغيلا، منها طرق معبدة يبلغ طولها ١٣٦ كيلومترا. وبدأ مشروع تنمية الطرق في العاصمة ذي فالي في عام ٢٠٠٨، بتصميم أجزاء من الطرق واستدراج العروض لبنائها، ومن المقرر أن تُبنى في عام ٢٠٠٩. وبني حوالي ١٢ كيلومترا من الطرق في عام ٢٠٠٨.

٣٣ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن عملية وضع الخطة الرئيسية لتصميم وبناء الحيزات المكتبية الحكومية بدأت في عام ٢٠٠٨، وستستمر خلال عام ٢٠٠٩. ويجري

(١٨) معلومات قدمتها السلطة القائمة بالإدارة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

التخطيط لمشروع ميناء بلوينغ بوينت للعبارات ومرفق كوريتو لسفن الشحن، ومن المتوقع أن يبدأ التشييد خلال فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٣٤ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن من المتوقع أن يستمر إنفاق رؤوس الأموال في قطاع النقل الجوي. وأجريت مفاوضات في عام ٢٠٠٨ مع شركة محلية لبناء مرفق قاعدة ثابتة لمشغلي شركات الطيران في مطار وولبليك مصمم لخدمة الطائرات النفاثة الخاصة وغيرها من الطائرات. ومن المتوقع أن يبدأ تشييد المرفق في عام ٢٠٠٩^(٢). وأفادت وسائل الإعلام بأن شركة أنغيلا إير إكسبرس (Anguilla Air Express)، وهي شركة جديدة لتقديم الخدمات الجوية للمسؤولين التنفيذيين، بدأت عملاتها بين سان خوان بورتوريكو وأنغيلا في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

واو - الاتصالات والمرافق العامة

٣٥ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه لا توجد خدمات نقل عام في أنغيلا باستثناء التاكسي، واستئجار السيارات متاح على نطاق واسع. ولدى أنغيلا نظام هاتفي داخلي حديث يتضمن عددا كبيرا من البوابات الخارجية، منها عدة محطات لإعادة البث بالموجات المتناهية الصغر إلى سانت مارتن/سان مارتن، بالإضافة إلى وصلة أرضية بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، كما يجري التنافس على تقديم خدمات الهاتف النقال والخطوط الأرضية والإنترنت. ووضعت خطط لتحسين نظام التلفزيون عن طريق الكابل في الإقليم في عام ٢٠٠٩ بحيث يحقق البرمجة الرقمية الكاملة، بما في ذلك توفير الفيديو العالي الدقة. وتعمل حكومة الإقليم جاهدة لتنمية خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها من المرافق العامة.

٣٦ - وقد أكملت حكومة الإقليم مؤخرا عملية تحويل مرفق المياه إلى شركة، من المقرر أن تبدأ الاتجار بأسهمها في بداية عام ٢٠٠٩ باعتبارها شركة مياه مملوكة للدولة. وستتولى تنظيم الشركة لجنة المرافق العامة. واشترت شركة كهرباء أنغيلا مولدين جديدين بطاقة ٣,٩ ميغاواط يكفلان تحسين توفير الكهرباء لزابائنها. كما شرعت مؤخرا في شراء مولد إضافي طاقته ٥,٢ ميغاواط لمواكبة الطلب على الطاقة. وإضافة إلى ذلك دخلت شركة كهرباء أنغيلا في شراكة مع حكومة الإقليم ضمن مبادرة لاعتماد مصادر الطاقة المتجددة. وتهدف سياسات حكومة الإقليم إلى تحقيق جملة أمور منها التقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري لأغراض توليد الطاقة والنقل، واستخدام موارد الطاقة المتجددة المتاحة محليا مثل الريح والطاقة الشمسية لأقصى حد ممكن، ودعم وتنمية قاعدة مهارات محلية لقطاع توليد الطاقة^(٣).

خامساً - الأوضاع الاجتماعية

ألف - ملحة عامة

٣٧ - ترجح كفة أنغيلا عند مقارنتها بالبلدان الأخرى في المنطقة فيما يتعلق بمستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية، إذ بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة فيها ٩٥ في المائة في عام ٢٠٠٨^(١٩). وفي نفس العام، قُدر متوسط العمر المتوقع عند الولادة بحوالي ٨٣ سنة للإناث و ٧٨ سنة للذكور^(١٩). وتطبق أنغيلا نظاماً للضمان الاجتماعي منذ عام ١٩٨٢. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أبلغ الوزير الأول تجمعاً عاماً أن موجة الآثار المالية العالمية أصابت أنغيلا كما كان متوقعا، وبدأت الآثار السلبية ذات الصلة تتجلى في عدد من مراكز العمالة الرئيسية في الإقليم، حيث أنهت خدمة عدد من الأشخاص. وأعلنت حكومة الإقليم أنها عازمة على طلب الدعم من لندن للتصدي لآثار الأزمة المالية العالمية على أنغيلا^(٢٠).

٣٨ - وكما ذُكر في عام ٢٠٠٨، شكّل فريق تقييم وطني لإجراء تقييم قطري لحالة الفقر، وبدأ تدريب أعضائه. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن من المتوقع أن تصدر النتائج الأولية للتقييم في بداية عام ٢٠٠٩.

٣٩ - وفي عام ٢٠٠٨ قدمت إدارة شؤون الشباب والثقافة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية دعماً تقنياً لمجلس الشباب الوطني الأنغلي الذي أنشئ في عام ١٩٧٦، من أجل مواصلة وضع خطة استراتيجية مصممة للمساعدة على معالجة بعض المسائل ذات الأولوية مثل بناء القدرات وتعزيز المؤسسات، وكذلك التمكين للشباب وتعميم مراعاة قضاياهم. وفضلاً عن ذلك أتاحت الهيئة الوطنية لسفراء الشباب، وهي من مكونات وزارة التنمية الاجتماعية، فرصاً للشبان للتعلم عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات، بغية تنمية القدرات القيادية المحلية^(٢١).

باء - التعليم

٤٠ - التعليم في أنغيلا مجاني وإلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة، ويوفر عن طريق نظام يبدأ من المرحلة قبل الابتدائية وحتى مرحلة ما بعد الثانوية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بوجود ١١ مدرسة خاصة للتعليم في المرحلة قبل الابتدائية في أنغيلا،

(١٩) الموقع www.cia.gov، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(٢٠) الموقع www.caribbeanetnews.com، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٢١) الموقع www.caribbeanetnews.com، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

تتلقى ١٠ منها إعانات من حكومة الإقليم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٥ سنوات. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن عدد الأطفال المسجلين يبلغ ٤٥١ تلميذا. ويلتحق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٢ سنة بالمدارس الابتدائية. وتوجد في أنغيلا ست مدراس ابتدائية حكومية ومدرستان ابتدائيتان خاصتان. وتقدم خدمات تعليمية لتلبية الاحتياجات الخاصة في مراكز ملحقة باثنتين من أكبر المدارس الابتدائية. ويبلغ عدد المسجلين في التعليم الابتدائي حاليا ٤٦٩ ١ تلميذا.

٤١ - ويُقدم التعليم الثانوي في أنغيلا في فرعين تابعين لمؤسسة واحدة للتعليم الثانوي، هي مدرسة ألبينا ليك - هودج العامة. وتقدم برامج المهارات البديلة في المستشفى القديم المرمم. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن عدد المسجلين بالمدرسة حاليا يبلغ حوالي ١٢٣ ١ تلميذا^(٢١).

٤٢ - وتتولى وحدة التطوير المهني التابعة لإدارة التعليم ومركز التعليم عن بُعد التابع للجامعة جزر الهند الغربية تقديم خدمات التعليم العالي في أنغيلا، ويوفران دورات تدريبية لمعلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية وبرامج المهارات الأساسية. ويوفر فرع مركز التعليم عن بُعد في أنغيلا طائفة من برامج التعليم عن بُعد للطلاب في الإقليم، تستند إلى النظام المستخدم في جامعة جزر الهند الغربية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن من المتوقع إنشاء كلية مجتمعية في إطار استجابة الإقليم للنقص المتزايد في الموظفين المهرة في قطاعي الضيافة والتعمير الحيويين. وتقدم وحدة التنمية في الكلية دروسا للجمهور وتقود جهود التنمية الجارية للكلية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩ وافق مجلس النواب الأنغلي على إنشاء الكلية^(٢٢).

جيم - الصحة العامة

٤٣ - كما ورد سابقا، عُهد إلى مجلس هيئة الصحة في أنغيلا، الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بالمسؤولية عن جميع الخدمات الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص. بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة في أنغيلا، ووضع السياسات، والقيام بمهام التنظيم والشراء فيما يتصل بالخدمات الصحية.

٤٤ - وقد رُصدت اعتمادات في ميزانية عام ٢٠٠٩ قدرها ٢١ من دولارات شرق الكاريبي لهيئة الصحة. وتبلغ تقديرات النفقات الرأسمالية لتنمية الخدمات الصحية حوالي ٢,٢ مليون من دولارات شرق الكاريبي، بينما تُخصص ٢,٧ مليون من دولارات شرق

(٢٢) الموقع www.anguillian.com، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

الكاربي للتنمية الرأسمالية لصندوق الصحة الوطني. وكما ورد سابقا تجري الجهود على قدم وساق لإنشاء نظام تأمين صحي وطني. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن التشريعات ذات الصلة قد صيغت.

٤٥ - وتوجد خمسة مراكز صحية في المناطق الصحية الثلاث في الجزيرة، بالإضافة إلى مستشفى واحد هو مستشفى الأميرة ألكسندرا الواقع في العاصمة ذي فالي. وكما ورد سابقا تشمل الأولويات الصحية لحكومة الإقليم، المبينة في الخطة الاستراتيجية للصحة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية؛ والنهوض بإدارة كفاءة جودة الخدمات الصحية بوزارة الصحة، التي تنظم خدمات الصحة العامة والخاصة.

٤٦ - وفي عام ٢٠٠٨ انضمت حكومة الإقليم إلى المشروع التجريبي للشراكة الكاربية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وأجرت فحوصا لكشف الفيروس والإيدز في الإقليم. وتنفذ المشروع التجريبي وزارة الصحة لبربادوس بالتعاون مع عدة جهات منها شراكة إذاعات الكاربي المعنية بمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز^(٢٣).

دال - الجريمة

٤٧ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن معدلات الجريمة في أنغيلا منخفضة بحسب المعايير الإقليمية والدولية. وأظهرت الإحصاءات العامة لعام ٢٠٠٧ انخفاضا في الجريمة بالمقارنة إلى عام ٢٠٠٦. وعلى نفس المنوال سجلت أنغيلا جريمة قتل واحدة في عام ٢٠٠٨، وحدث انخفاض آخر في الجرائم العنيفة.

٤٨ - وفي نفس الوقت ظلت الجريمة ضد الأملاك أولوية للشرطة الملكية الأنغيلية في عام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك تم تعيين رئيس وحدة الجرائم المالية بمساعدة المملكة المتحدة، وتقديم مساعدات أخرى في مجالات مثل التدريب على معالجة مسرح الجريمة؛ وتوفير مركبة لجمع الأدلة؛ وتركيب مرافق حاسوبية ومرافق للهجرة والجمارك في ميناء العبّارات، وإدارة خدمات السجون^(٢٤).

٤٩ - فضلا عن ذلك، تفيد تقارير وسائط الإعلام بأن مجلس النواب عدل التشريعات القائمة المتعلقة بالأسلحة النارية بحيث تنص على فرض غرامة قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أو السجن لمدة خمس سنوات على أي شخص يُضبط ويده أسلحة نارية وذخائر في الإقليم^(٢٥).

(٢٣) الموقع www.caribbiansnetnews.com، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٥٠ - وأوصت لجنة الشؤون الخارجية في سياق استعراض أجرته بأن تبدأ حكومة أنغيلا تحقيقاً مستقلاً في الادعاءات بأن وزراء أنغليين قبلوا رشوا من مقاولين في الإقليم. وأوصت اللجنة أيضاً باعتماد تدابير أكثر صرامة ضد الفساد في الإقليم. ونفى الوزير الأول من جانبه ادعاءات الفساد، غير أنه أعلن أن الحكومة مستعدة للتعاون بشأن أي طلب "للبت في أمر هذه الادعاءات التي لا أساس لها"، مضيفاً أن حكومة الإقليم مستعدة لمعالجة مسألة اتخاذ تدابير أقوى ضد الفساد على النحو الذي بينته اللجنة "بشفافية وفعالية"^(٢٤).

٥١ - وفي سياق اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار، المعقود في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أعرب الوزير الأول عن قلقه إزاء ما سماه بادعاءات لا أساس لها قدمت إلى لجنة الشؤون الخارجية بقيام مقاولين في الإقليم برشوة وزراء. وقال إن ذلك يمكن أن يسيء إلى سمعة أنغيلا على الصعيد الدولي. وأشار إلى أن وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ردت على اللجنة مبينة أن حاكم أنغيلا لم يتلق أية أدلة ذات شأن على الادعاءات الواردة في تقرير اللجنة^(٢٥).

سادسا - البيئة

٥٢ - إدارة شؤون البيئة التابعة لحكومة الإقليم والصندوق الاستثماري الوطني الأنغلي هما الكيانان الرئيسيان المعنيان بالمسائل البيئية في أنغيلا^(٢٦).

٥٣ - وخلال عام ٢٠٠٨ اتفقت أنغيلا وغيرها من أقاليم منطقة البحر الكاريبي الخاضعة لحكم المملكة المتحدة على العمل معاً لوضع استراتيجيات وطنية للمساعدة على التقليل من الآثار المدمرة لتغير المناخ. وشملت مجالات التركيز إجراء دراسات لآثار تغير المناخ وتقييم أوجه الضعف، ووضع استراتيجيات التكيف الوطنية والقطاعية، ودعم تثقيف الجمهور، والتوعية وإدارة المشاريع الوطنية. ونفذت العملية بالاقتران مع مشروع للجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي لصياغة استراتيجيات لمواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

٥٤ - وفي سياق اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار، المعقود في ٢٠٠٨، وافقت حكومة الإقليم على العمل مع المملكة المتحدة لمعالجة الآثار المحتملة لتغير المناخ

(٢٤) الموقع www.caribbeannews.com، ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

(٢٥) انظر: www.gov.ai, 3 November 2008; Seventh report of the Foreign Affairs Committee 2007/08 session, Overseas Territories, response of the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, September 2008, Cm 7473, p. 20, at www.fco.gov.uk/resources/en/pdf/pdf1/OST-response-fac.

وتشجيع السياسات البيئية المستدامة، بدعم إضافي من وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية في المملكة المتحدة.

٥٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بدأت أنغيلا العمل بنظامها الوطني للإنذار بالكوارث بعد اختبار المرحلة الأولى من النظام، عقب إتمام مشروع تجريبي ناجح في العام السابق. وتشمل المرحلة الثانية من المشروع إنشاء موقع شبكي يمكن للجمهور التسجيل فيه لتلقي الرسائل العاجلة وتلك المتعلقة بالمعلومات السياحية. والقطاع الخاص من ضمن الشركاء في المشروع^(٢٦).

سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٦ - أنغيلا عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق الكاريبي، وهي عضو منتسب في منظمة دول شرق الكاريبي، ورابطة دول البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة.

٥٧ - ونظراً لأن أنغيلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة، فإنها ترتبط بالاتحاد الأوروبي، وإن لم تكن جزءاً منه. ولا يزال يتعين على الإقليم إنشاء علاقات مع اتفاق الشراكة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

٥٨ - وكما ورد سابقاً، اتفقت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار الممثلة في اجتماع المجلس الاستشاري لعام ٢٠٠٧، بما فيها أنغيلا، على توسيع نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتشمل جميع أقاليم ما وراء البحار في أقرب فرصة ممكنة. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن الاتفاقية لم تُوسع بعد إلى أنغيلا. والعمل جارٍ في هذا السياق. وفي نفس الوقت تنظر حكومة الإقليم حالياً في مقترح للتحديث الشامل لمتطلبات الإبلاغ التي التزمت بها أنغيلا تجاه منظمة العمل الدولية وما، يترتب على ذلك من متطلبات في مجال التدريب^(٢٧).

٥٩ - وخلال اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار، المعقود في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وافقت حكومة الإقليم على التاريخ المستهدف وهو تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لتمديد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لتشمل الإقليم، كما وافقت على النظر في الخيارات المتاحة للوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالممول الجنسية.

(٢٦) الموقع www.gov.ai/Disaster.pdf.

٦٠ - وكما ورد سابقا تتعاون حكومة أنغويلا مباشرة مع حكومات أخرى في منطقة الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية. وأفادت التقارير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بأن أنغويلا ستنضم إلى المشاورات التي تعقدها الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي بشأن اقتراح إنشاء اتحاد اقتصادي^(٢٧).

ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦١ - ترد التطورات المتعلقة بجهود الإصلاح الدستوري التي تشمل مركز الإقليم في المستقبل في الفصل الثاني من هذه الورقة.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٢ - أعلنت ممثلة المملكة المتحدة، في بيان أدلت به في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، عدة أمور منها أن علاقات حكومتها مع أقاليمها الواقعة وراء البحار علاقات تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تحديد ما إذا كان يرغب في الاحتفاظ بصلته بالمملكة المتحدة، حسب الاقتضاء. وأضافت أن حكومتها لا تنوي فرض الاستقلال على هذه الأقاليم ضد إرادتها^(٢٨).

٦٣ - وأشارت إلى مختلف عمليات الاستعراض الدستوري التي اضطلع بها بغية وضع إطار دستوري حديث يعكس الظروف الخاصة لكل إقليم. ونوهت بتحديث الأحكام المتعلقة بالحكومة وحقوق الإنسان وأدوار الحاكم والساسة المنتخبين محليا. وأعلنت أن دعم حكومتها للأقاليم يركز على بناء القدرات والتنمية المستدامة، وأشارت إلى أن المملكة المتحدة تواصل العمل مع الأقاليم حسب الاقتضاء في مجالات من قبيل الشفافية السياسية والاقتصادية، والأمن، والتقليل من التعرض للكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، وإدارة البيئة.

٦٤ - وعلى نفس المنوال بينت المملكة المتحدة موقفها^(٢٩) في ورقة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ أرسلت إلى رئيس اللجنة الخاصة لتعميمها على الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة

(٢٧) موقع شبكة Oxford Analytica، وعنوانه www.oxan.com، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٢٨) انظر الوثيقة A/C.4/63/SR.2، الفقرات ٣٥-٣٧.

(٢٩) يمكن الاطلاع على النص الكامل لليبان في الموقع www.un.org/depts/dpi/decolonization/regional_seminars_statements_08/united_kingdom.pdf.

المحيط الهادي المعنية بإنهاء الاستعمار المعقودة في باندونغ في وقت لاحق من ذلك الشهر، وهو موقف يستند إلى الكتاب الأبيض المعنون "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار"^(٣٠). وتناولت الورقة أيضا حالة مختلف عمليات الاستعراض الدستوري المضطلع بها في إطار الكتاب الأبيض.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٥ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت القرارين ١٠٨/٦٣ ألف وباء، بالاستناد إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة^(٣٠). وبعد أن نظرت فيه لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/63/408). ويتعلق الجزء الثاني من القرار ١٠٨/٦٣ بآء بأنغيلا. وقد قررت الجمعية العامة في فقرات منطوق القرار الواردة في ذلك الجزء ما يلي:

"١ - **توحيب** بعمل لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي وبتقريرها لعام ٢٠٠٦ وبعقد اجتماعات عامة واجتماعات تشاورية أخرى في عام ٢٠٠٧ بهدف تقديم توصيات إلى الدولة القائمة بالإدارة بشأن التغييرات المقترحة إدخالها على دستور الإقليم والجهود التي بذلتها حكومة الإقليم لاحقا من أجل إحراز تقدم في عملية استعراض الدستور داخليا؛

"٢ - تؤكد أهمية الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وتطلب إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

"٣ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير عمله فيما يتعلق بالجهود المبذولة لاستطلاع آراء الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم".

(٣٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/63/23).